بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

رسالة للعلامة سري الدين افندي روحت روحه في قوله تعالى فسجدوا الا ابليس الاية

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى • وبعد فقد قال عز قائلا في سورة الاعراف فسجدوا الا ابليس لم يكن من الساجدين قال بعضهم فان قلت قد علم من الاستثناء عدم دخول ابليس فما فايدة التنصيص عليه ثانيا قلت حاصل الجواب ان المعلوم من الاستثناء عدم العموم لا عموم العدم والمراد الثاني اي السلب على وجه الاطلاق انتهى اقول كانه يريد ان المستفاد من الاستثناء مجرد عدم شمول السجود له فيحتمل ان المراد عدم خاص وهو عدم السجود معهم والمطلوب افادة عموم العدم اي افادة العدم على وجه العموم اي لم يصدر منه السجود مطلقا لا معهم ولا منفردا وهذا انما يفيده التنصيص بقوله تعالى ابى وقوله لم يكن من الساجدين وفيه نظر لان التنصيص المذكور لا يفيد عموم الاحوال والاوقات فلا يتم ما ذكره ذلك البعض وتحقيق المقام يستدعي بسطا في الكلام فنقول قد اختلف القوم في ان الاستثناء من النفي اثبات ام فقال الشافعي نعم فيكون نقيض الحكم ثابتا للمستثنى بطريق العبارة وبه افصح ظاهر عبارة الهداية • وذهبت طايفة من الحنفية كصدر الاسلام الى انه منطوق لكنه بطريق الاشارة • وذهب آخرون الى ان المستثنى في حكم المسكوت عنه وانما يستفاد الحكم بطريق مفهوم المخالفة • واختار صاحب التحرير انه منطوق اشارة تارة وعبارة اخرى اذا تقرر هذا فيمكن ان يقال في الجواب ان المقام لما كان مقام التسجيل على ابليس بعدم السجود والتشهير والتوبيخ بتلك الفضيحة الهايلة كان خليقا بالتصريح جديرا بالاحتياط لضعف التعويل على القرينة لا يقال بكمال الايضاح والتقرير نعدل عن طريق الحذف وان كان الكلام دالا على المحذوف الى منهج الذكر والتصريح به • وهذا على رأي الشافعي ومن وافقه في الاستثناء ظاهر واليه اشار السراج الهندي في مباحث الاستثناء من شرح المغني • واما على باقي المذاهب فالامر اظهر لان الحكم على المستثنى نقيض حكم المستثنى منه اما بطريق الاشارة او بمفهوم المخالفة لانه مسكوت عنه • وعلى كل فالمقام يابى الاكتفاء بمثل ذلك ويقتضي التصريح بذكر الحكم • هذا وقد تصدى الموالي ابن الكمال في فرآئده لابداء السر في ذلك فقال لا يخفى ان ابليس ليس من جنس الملك كما قال سبحانه وتعالى كان من الجن دل عليه دلالة قطعية انقطاع الاستثناء في قوله تعالى الا ابليس لم يكن من الساجدين واما حكم بانقطاع الاستثناء فيه

لان

لان عدم كون ابليس من الساجدين يفهم من قوله الا ابليس على تقدير الاتصال فيصير قوله لم يكن من الساجدين انتهى • اقول انه على تقدير الانقطاع ضايع ايضا فان ثبوت نقيض حكم المستثنى منه للمستثنى غير مختص بالمتصل ولذا لا تراهم يذكرون مع المستثنى المنقطع الا حكما لا يستفاد من حكم المستثنى منه نحو قوله تعالى الى قوم يونس لما آمنوا الآية وقوله تعالى لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر بخلاف قوله تعالى لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة ونحو جاء القوم الا حمارا ولو تم ما ذكره لوجب ذكر الخبر مع كل منقطع • والله تعالى اعلم •

رسالة في قوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا

الحمد لله • وسلام على عباده الذين اصطفى • وبعد فقد قال العلامة البيضاوي في تفسير قوله تعالى وتقدس في سورة الاسرا • وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا • وفيه دليل على ان لا وجوب قبل الشرع • اقول اي دليل على ان لا وجوب علينا لشيء من الاحكام اعتقادية كانت او عملية كما هو راي الاشاعرة واحد فريقي الحنفية وهم اية بخاري اذ لو وجب علينا شيء قبل الشرع لوجب الايمان لانه اساس الاحكام وشرط صحة العبادات ولو وجب لزم كون الكافر معذبا البتة قبل ارسال رسول الا ان الله لا يغفر ان يشرك به وقد نفت الآية التعذيب قبله وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم فلا وجوب قبل الشرع وبهذا البيان ظهر ان الآية دليل تحقيقي لا الزامي وقال فاضل الروم انه الزامي والا فارتكاب المعاصي لا يوجب التعذيب عند اهل السنة انتهى ومراده ان المعتزلة لما قالوا بالوجوب العقلي واوجبوا عليه سبحانه عقاب العاصي واثابة الطايع كان هذا النص دليلا الزاميا لهم لانه لو وجب شيء عقلا قبل الشرع لوجب التعذيب بدون ارسال رسول لو وجب لزم وقوعه وقد نفته الآية وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم فلا وجوب قبل الشرع • وقوله والا اي وان لم يكن الزاميا فلا دليل فيه لان ارتكاب المعاصي لا توجب على الله تعالى التعذيب عند اهل السنة فيجوز ان تجب الاحكام قبل الشرع وان لم يعذب العاصي بجواز العفو ولا حاجة الى بنائه على ان الاخبار بالتعذيب وعيد وانهم جوزوا الخلف في الوعيد • وفيه بحث

اما اولا فلما علمت من استقامته دليلا تحقيقيا بما قررناه ● واما ثانيا فلانه على تقدير كونه الزاميا لا يختص بالمعتزلة بل يشاركهم فى ذلك احد فريقى الحنفية من اهل السنة وهم الماتريدى وعامة مشايخ سمرقند لانهم وان لم يقولوا بان العقل حاكم بالحسن والقبح لكنهم قالوا انه آلة للعلم بهما فاوجبوا الايمان بالله تعالى وتعظيمه وتصديق النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وحرموا نسبته ما هو شنيع اليه سبحانه وتعالى حتى روى عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى لو لم يبعث الله رسولا لوجب على الخلق معرفته وحينئذ يقال الزاما لهم لو وجب على الخلق معرفته سبحانه والايمان به قبل بعثة رسول لزم تعذيب الكافر قبلها لاخباره تعالى بانه لا يغفر الشرك به وقد نفى التعذيب فلا وجوب ضرورة انتفاء الملزوم اذا انتفى اللازم على نهج الزام المعتزلة واما تخصيص الكفر المعذب عليه بما بعد الشرع فلا دليل عليه ● وقال المولى الفاضل سنان فى بيان قول المصنف على ان لا وجوب قبل الشرع اى لا وجوب لشئ علينا من الاحكام التكليفية قبل الشرع والا لعذبنا بتركه قبله انتهى اى لو لم نكلف وجوب شئ على طريق التسلب الكلى بل ثبت وجوب بعض الاحكام لعذبنا بترك ذلك البعض قبل بعث الرسول والاية بخلافه ● فيه بحث اذ لا يلزم بترك بعض الاحكام اى بعض كان على طريق الايجاب الجرى تعذيب بل لو ترك جميع الاحكام التكليفية سوى الايمان جاز ان لا يعذب التارك لعدم وجوب التعذيب عليه سبحانه عند اهل السنة ● فلا بد من ضم المقدمة التى اشرنا اليها فى توجيه كلام المصنف بقولنا اذ لو وجب علينا شئ اكا او اقتفاء اثر الفاضل المتقدم فى جعله الزاميا لا تحقيقيا ● ثم قال لانه لا يجب تعذيبنا على الله تعالى بالمعصية قبل شرع شئ حتى يرد عليه ان المذهب عدم وجوب الاثابة والعقاب على الله تعالى اصلا فيحتاج ذلك الى التاويل انتهى اقول لا ينبغى ان يتوهم انه اشارة الى الرد على فاضل الروم اذ ليس فى كلامه ما يدل على انه حمل قول البيضاوى لا وجوب فعلى معنى انه لا يجب تعذيبنا عليه تعالى حتى يعترض عليه كيف وقوله الزاميا وان كان المعاصى اكا يناديا على خلافه لانه انما يكون الزاميا ويرتبط قوله فارتكاب المعاصى بالشرط اذا اريد به الوجوب علينا فعلى ما بيناه آنفا فتعين انه رد لاخر من محشى الكتاب والله سبحانه اعلم

قال المولف وحمه الله هذا ما لاح لخاطر فقير ربه المعترف بذنبه محمد سرى الدين عفا الله عنه واياه بمحمد سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه فى كل حين وقد فرغت صبح يوم الخميس العشرين من جمادى الاخرة من سنة احدى وخمسين والف

اللهم الا ان يقال المراد انه بوجوده به ان لم يشرك به شيئا لا يغفر ان يشرك به الزامى وانما يكون تحقيقيا بضمه اليه الا يخفى

صنعه

رسالة فى قوله تعالى فلا تظلم نفس شيئا الآية

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ● وبعد فقد قال عز قائلا فى سورة الانبياء ● فلا تظلم نفس شيئا وان كان مثقال حبة من خردل اتينا بها وكفى بنا حاسبين ● وفسر الامام البيضاوى شيئا بقوله من حقه او من الظلم ثم قال اى وان كان العمل او الظلم مقدار حبة اتينا بها احضرناها وقرئ آتينا بمعنى جازينا بها من الايتاء فانه قريب من اعطينا او من المواتاة فانهم اتوه بالاعمال واتاهم بالجزاء واثبتناهم من الثواب وجئنا بالضمير للمثقال وتانيثه لاضافته الى الحبة انتهى ● وقال فاضل الروم قوله وان كان العمل الاولى وان كان حقه اقول والضمير للمثقال فيه بحث لظهور عدم جعله للمثقال على تقدير كون اسم كان ضمير الظلم على واحد من التفاسير المذكورة لاتينا بها كما لا يخفى الا ان يقال تعيين الضمير للمثقال مخصوص بكون اسم كان ضمير العمل واما على الوجه الاخر فالضمير للاعمال لا للمثقال والجمع باعتبار المواد انتهى اقول هذا مبنى على ان فى قوله تعالى وان الاية وصلية وان ترديد ضمير كان بين كونه للعمل او للظلم بالنظر الى تفسيرى الشئ فى قوله تعالى فلا تظلم نفس شيئا وحينئذ يظهر عدم جعله للمثقال على تقدير كون اسم كان ضمير الظلم على كل من التفاسير لان المراد به على هذا التقدير الظلم المعين بشيا فى قوله تعالى فلا تظلم نفس شيا ● ولا يخفى انه منفى عنه سبحانه على وجه العموم فلا معنى للايتان به ولا المجازاة عليه ● حينئذ ان يكون جملة اتينا بها متعلقا بقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة على طريق الاستيناف والضمير للاعمال المستفادة من وضع الموازين اى اتينا او جازينا بتلك الاعمال التى لها وضعت الموازين ليس للمثقال ● ومنه يظهر انه لا حاجة الى تاويله بالجمع باعتبار المواد وهذا بخلاف ما اذا كان اسم كان ضمير العمل هذا توجيه كلامه ● وللبحث بعد فى المقام مجال غاية الظاهر انها غير وصلية وان اتينا بها هو الجواب والا لوجب التعرض لموقعه وعليه فمرجع ضمير اسم كان العمل المستفاد من السياق او الظلم المستفاد من المقام لا المنفى المفسر بشيا ● ويحتمل ان يكون مبهما يفسره الخبر بعده على منوال ان هى الا حيوتنا الدنيا وقوله تعالى فسواهن سبع سموات ويبعد رجوع ضمير بها للمثقال على كل تقدير لان المتبادر حينئذ ان يكون من متعلقات الشرط فيخلو الكلام عن جواب بل الظاهر رجوعه الى ما يرجع اليه اسم كان وتانيثه بتاويل الكفية او الجزية

والله سبحانه وتعالى اعلم

وله سعد افندى

رسالة له فى قوله تعالى واوحينا اليهم فعل الخيرات

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد قال الامام البيضاوى عند قوله تعالى فى سورة الانبياء وَاَوْحَيْنَا اِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ واصله ان تفعل الخيرات ثم فعلا الخيرات ثم فعل الخيرات انتهى وقد تبع فى هذه العبارة صاحب الكشاف وفى حاشيه فاضل الروم الظاهر انه انما قال ذلك لما راى ان فعل الخيرات واقام الصلوة وايتآء الزكوة ليس من الاحكام المختصة بالموحى اليهم بل ذلك حكم امتهم على ما يدل عليه قوله ليحثوهم عليها او مشترك بينهم وبين امتهم فبنى الفعل للمفعول حتى لا يكون المصدر مضافا من حيث المعنى الى ضمير الموحى اليهم فلا يكون التقدير فعلهم الخيرات واقامهم الصلوة وايتآءهم الزكوة وفيه بحث اذ الفاعل مع المصدر محذوف فيجوز ان يكون الامم ويجوز ان يكون الشامل لهم وللامم اى فعل امتهم الخيرات او فعل المكلفين الخيرات والذى يدل على كون الاصل ما ذكره يدل على ما ذكرنا من تقدير الفاعل ايضا فلا حاجة الى تطويل المسافة الآن يقال تقدير الاصل هكذا الان استقبال اوحينا كون بان والفعل فالموحى لا يكون نفس الفعل الذى هو معنى صادر عن فاعله بل الفاظ تدل عليه فافهم وفيه ايضا تامل انتهى

اقول قوله الظاهر الى آخر البحث كلام ابى حيان وقوله الان يقال الى قوله تدل عليه كلام التبيين ملخصا وما بعده كلام الفاضل المحشى وفى وجه التامل احتمالان احدهما ان يكون اشارة الى انه ان اراد التبيين ان استعمال اوحينا يكون بان المفسرة والفعل فالذى يؤول به المصدر انما هو ان المصدرية وان اراد انه يكون بان المصدرية عاد الاشكال لان الموحى يكون نفس الفعل لا الالفاظ الدالة عليه ومجرد التاويل بان المصدرية والفعل لا يخرجه عن ذلك الثانى ان الوحى قد يجئ بمعنى الالهام وليس فى الالهام معنى القول ولذا ذهب ابو عبد الله الرازى الى مصدرية ان فى قوله تعالى واوحى ربك الى النحل ان اتخذى الآية وردا على الزمخشرى من كونها مفسرة ويؤيده قالوها مجزوما وتقولوا فليكن هنا كذلك هذا وقد يوجه كلام الامام البيضاوى بانه اشارة الى ان اعتبار تعلق الايحآء بالمصدر الصحيح يستدعى ملاحظة الحالة الى ان والفعل ليكون التعلق فى الحقيقة انما هو بما فى ضمن الفعل اذ هو الدال على الحدوث المراد بالايحآء سواء كان الايحآء بمعنى الالهام ام لا فقط بان ليس المراد مجرد اسماع الموحى اليه لفظ المصدر ولا احضار معناه فى ذهنه وفتش صيرورته فيه والله سبحانه اعلم تمت ولا عوذ فانهم اعطوا

اى المحثوم على فعل الخيرات

٢

المصدر

رسالة له فى قوله تعالى الزانى لا ينكح الا زانية او مشركة

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد قال عز قائلا فى سورة النور الزَّانِي لَا يَنْكِحُ اِلَّا زَانِيَةً اَوْ مُشْرِكَةً الآية وقال الامام البيضاوى وقيل المراد بالنكاح الوطء فيئول الى نهى الزانى عن الزنا الا بزانية والزانية ان يزنى بها الا زان وهو فاسد انتهى وقال فاضل الروم مبينا وجه الفساد لدلالة المفهوم على جواز الزنا بالزانية المشركة ولا فساد فيه من حيث اللغوية لان متعلق النهى حينئذ الوطئات التى تتحقق من الزانى لا الماضية انتهى

اقول هذه الاشارة الى ردّ ما ذهب اليه بعض شارحى الكشاف فى بيان الفساد اللزوم اللغوية حيث قال ولعل فساده انه لا يفيد لانه معلوم ان الواطئ اذا كان زانيا كون الموطوءة زانية ايضا انتهى وهو مبنى على ان الزانى حقيقة هو الواطئ المخصوص حال مباشرة الزنا والوطء الصادر منه فى تلك الحالة لا يكون الا زنا والموطوءة بذلك الوطء لا تكون الا زانية فقولنا لا يزنى الزانى الا بزانية لغو وبيان الرد الذى اشار اليه ذلك الفاضل ان اللغوية انما هى على تقدير كون الكلام مستعملا فى حقيقة معنى النفى لكنه بمعنى النهى ومتعلق النهى حينئذ انما هو الوطئات التى ربما يصدر من الزانى مستقبلا وهى لا يتعين كونها بطريق الزنا فلا تتعين الموطوءة لان تكون زانية فلا يعود ذلك كما تقول نهارا للصايم لا تاكل ايتها الصايم حراما فان النهى يتعلق بالاكلات المستقبلة وهى تصدر منه غير صايم فكذا النهى عن الزنا وان توجه اليه موصوفا بصفة الزنا الآن متعلقة الوطئات المستقبلة وهى تحتمل الوقوع بغير صفة الزنا وهذا هو السر فى التعبير بالوطئات دون الزنيات وكان الاقتصار على الماضية لعدم استقلال الحال لانه اجزآء من آخر الماضى واول المستقبل هذا غاية ما امكن فى توجيه كلامه وفى المقام بعد ابحاث الاول ان المضارع يصلح للاستقبال ايضا فالحمل عليه يساوى

ومنهم من بين الفساد فى قول البيضاوى وهو فاسد لزوم الكذب بان الموطوءة ربما كانت جاهلة بكون ذاك الوطء زنا وهو عالم او كانت مكرهة

المصدر الصحيح حكم المؤول ان والفعل فردوا اليه الضمير ذكرا مع كونه مونثا فى مواضع كثيرة منها قوله تعالى فمن بدله بعد ما سمعه الآية فوجه صاحب الكشاف بانه جاز لكون المصدر بتاويل ان والفعل ودر بما عكسوا فاعطوا ان والفعل حكم الصريح المونث حيث ترى لا تحل لكم ان ترثوا النسآء بالمشاة الفوقية فوجه السمين وتبعه ابن عادل بانه لتاويل ان ترثوا بالوراثة ولنا فيه مقالة

٢

فى النشأة الآخرة على وفق تفاوت اوصافهم فى النشأة الاولى وما بعالها اوقعت
هذه الجملة بيانا لما شار اليها الى اختلاف حالهم فى الدنيا بان منهم كفارا وبال
لايتجاوزهم ومؤمنين يمهدون لانفسهم مقاعد صدق فى الجنة **قوله** على
لعله بناء على ان يمهدون مجاز مرسل بمعنى والمعنى يسعون فيما يورثهم ويسبب
لهم فى ذلك المهاد وسعيهم ذلك ليتحقق لهم الجزاء الموعود به على الاعمال الصالحة
ويحتمل ان يكون علة لما فى ضمنه من الاقدار والتوفيق لذلك او من جعله سبحانه تلك
الاعمال سببا لتلك التسوية فانه بمحض فضله سبحانه وبالجملة فكونه علة ليمهدون
ظاهر الخفا **قوله** او ليصدعون الظاهر انه علة للتفريق المفهم من التفرق اى
يتفرقون فى المنازل والاحوال بتفريق الله تعالى فريقين ليجزى كلا منهما بحسب عمله
قوله والاكتفاء بالجزاء المؤمنين اى على تقدير كونه علة ليصدعون **وقوله**
والاكتفاء بالجزاء عطفا على الاشعار وكان تعديته بعلى وحقه التعدى بالباء لتضمين
معنى الاقتصار **وقوله** فان فيه اثبات البغض لهم اى منطوقا والمحبة للمؤمنين مفهوما
على رأى المصاولا يحب الكافرين بمعنى لا يحب عباده الموصوفين بالكفر ومفهوم الصفة
محبة مقابليهم وهم المبرؤن عنه فهو مفهوم صفة **او اقتصاء** فان تعليل قوله ليجزى
بقوله انه لا يحب يدل على اختصاص الجزاء بالفضل بمن عمل صالحا وكونه معللا بالمحبة
فينتظم التعليل ويصير المعنى ليجزى الذين آمنوا وعملوا الصالحات من فضله لمحبتهم دون
الكافرين فيفيد محبة المؤمنين والقاء فى فان فيه اثبات اى تعليل للاقتصار على
فحوى عدم محبة الكافرين وهى معاملتهم معاملة العادة المطلق لمن يعاديه بانه يدل على
وبغضهم على جزائهم وهو ان ينتقم منهم اشد الانتقام **هذا** وقد تصدى لتقريره
بعض المحققين فقال فان فيه اثبات البغض لكونه كناية عنه والبغض يفضى الى الانتقام
منهم والمحبة للمؤمنين فان تعليق نفى المحبة بالكفر يدل على انتفائه عند انتفائه
ونفى النفى وجوب انتهى **وفيه** بحث فانه انما يدل على انتفاء نفى المحبة عند انتفاء
الكفر لو انحصرت اسباب انتفاء المحبة فى وصف الكفر وليس فى النظم الشريف دلالة
على ذلك واسباب انتفاء المحبة كثيرة انه لا يحب المسرفين ولو انتفت سائر
الاسباب عن شخص كفت الارادة سببا فى ذلك الانتفاء على انه جعل عدم المحبة
كناية عن البغض وبغالا حوال الواسطة فوفرض انحصار اسباب البغض فى الكفر لم يدل الكلام
الا على انتفاء البغض عند انتفاء الكفر لا على وجود المحبة لعدم وجود نفى النفى فلا بد من

الى

الى اشرنا اليه من المفهوم او الاقتضاء **قوله** وتاكيد بالرفع عطف على الاقتصار
وقوله تعليل عطف على الخبر وهو قوله للاشعار **او** هو مع قوله تعليل مستأنف وخبر
والجملة عطف على جملة والاقتصار الخ **او** مستانفة واختصاص الصلاح بهم مفهم
من المقام فانهما فريقان متقابلان عنون احدهما بالكفر الذى هو اقبح الفساد
فيفهم اختصاص الفريق الثانى بالصلاح وافهامهم الحصر من المقام بدون اداة
اكثر من ان يحصى **وقوله** المفهم بالرفع نعت لتاكيد **وقوله** من ترك ضميرهم اى
ضمير من عمل صالحا الى التصريح بهم اى باسمهم الظاهر بقوله الذين آمنوا وعملوا
الصالحات دون ان يقول ليجزيهم وتعدية الترك بالى ميل الى جانب المعنى
لكون الترك بمعنى العدول ولما كان ذكرهم بعنوان الصلاح فيما سبق
مفيد الاختصاص الصلاح بهم فاعادة ذلك العنوان بطريق التصريح يفيده ثانيا
فيحصل التاكيد ثم كون ذلك التصريح فى مقام الاضمار يفيد التعليل فالتاكيد على هذا
الوجه المخصوص تعليل له اى للجزاء الحاصل من الفضل الالهى اى مشتمل على التعليل
ومفيد له وسماه تعليلا مبالغة وتوهم كون ضميره للمحبة لكمال القرب
فى غاية البعد والله سبحانه وتعالى اعلم

رسالة له فى قوله تعالى لا الشمس ينبغى لها الآية

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد قال العلامة البيضاوى
فى تفسير قوله تعالى **لا الشمس ينبغى لها ان تدرك القمر**
والا آء حرف النفى الشمس للدلالة على انها مسخرة لا سبيل لها الا ما اريد بها انتهى
اقول قوله والا آء حرف النفى الشمس لا يخفى ان المراد جعل الشمس واقعة بعد
حرف النفى بلا فاصل وانما الكلام فى تطبيق العبارة عليه وبيانه انهم اختلفوا
فى المفعول الحاصل بهمزة التعدية فيما يتعدى بنفسه الى مفعول واحد فذهب بعضهم
الى انه المفعول الثانى والاكثرون الى انه الاول كما اشار اليه شيخ الاسلام عصام الملة
والدين فيما علق على الهداية وقال بعض المحققين فى حواشيه على البيضاوى
اختلف فيما كان فاعلا للفعل قبل الهمزة اليصير مفعولا اول بسببها او ثانيا
انتهى اذا تقرر هذا فيجعل الحاصل بالهمزة هنا هو الثانى وهو الشمس فالفاعل
الاصل وليست الشمس حرف النفى ثم جئ بالهمزة واسند الفعل الى الله تعالى

فآل الى اولى الله تعالى حرف النفى الشمس ثم اخذ مصدره وحذف فاعله فصار
وايلآ حرف النفى الشمس اى جعل الشمس والية حرف النفى وبهذا كله ان سلم
ان الولى يقتضى البعدية كما يوهمه تفسير العلامة التفتازانى قول صاحب التلخيص ان ولى
حرف النفى بقوله ان كان المسند اليه بعد حرف النفى بلا فصل لكنه ممنوع اذ قد فسره
صاحب القاموس بالقرب والدنو ولم يزد عليه وقال المحقق الخفيد فى حاشية المطول
البعدية غير ظاهرة من الولى الا ان يقال يستفاد ذلك بحسب السياق انتهى
وحينئذ تكون المطابقة غنية عن التوجيه قوله للدلالة على انها مسخرة الخ
قال فاضل الروم لا يخفى عليك خفاء وجه الدلالة الا ان يقال المراد الدلالة
من اول الامر على ان يجعل المنفى ملكون ملاك الامر عين ما ذكر فى حيزه ادعآء وانت خبير
بما فيه من التكلف انتهى اقول يريد ان المنفى الذى هو الابتغآء لكونه ملاك الامر من
حيث ان الكلام مسوق لافادة جعل عين ما ذكر فى حيزه اى حيز ذلك المنفى اى الخير الذى كان
يستحقه وهو المكان الذى يلى حرف النفى وهو الى المذكور فى حيز المنفى اعنى الابتغآء
الشمس ووجه الدلالة ان الشمس لما حلت محل الفعل الذى هو مصب النفى صارت
كانها عينه فى توجه النفى اليها ومعلوم ان الافعال اعراض غير قآئمة بذاتها محتاجة الى فاعلها
مسخرة له فيفيد ان الشمس كذلك وانما قال من اول الامر لانه بعد التامل يظهر توجه
النفى الى قوله تبتغى ويؤيده ما قررناه ان فى بعض النسخ بدل قوله فى حيزه فى خيره
لا فان المآل واحد واما ما فى كثير من النسخ من قوله على ان يجعل النفى لكونه ملاك الامر الخ
فقد سقطت فيه الميم من قلم الناسخ وربما يوجه بان النفى بمعنى المنفى والله سبحانه اعلم
قال المؤلف عفى عنه انهاه محرره افقر العاجزين محمد سرى الدين لطف الله تعالى
به فى الدارين فى ثالث عشرى رجب الفرد من شهور سنة تسع واربعين والف

رسالة فى قوله تعالى انا ارسلناك شاهدا الآية

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد قال الامام البيضاوى
عند قوله عز قآئلا فى سورة الفتح إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا
وَنَذِيرًا لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ الخطاب للنبى والآية ادلها على
ان خطابه منزل منزلة خطابهم وقال فاضل الروم قوله منزلة خطابهم
لان سماعهم مقصود وفى شرح المفتاح قوله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيتم قرآئنآء الخطاب

من

المراد به عبد الغنى زاده الشهير

من تغليب المخاطب على الغآئب او عبر عنهما بصيغة موضوعة للمخاطب ولا يجوز ههنا
اعتبار خطاب من سواه صلى الله تعالى عليه وسلم بلا تغليب لامتناع ان يخاطب
فى كلام اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع ولا يخفى عليك ما بين الكلامين
من التدافع انتهى واجاب بعض الحذاق بان مراد البيضاوى ان خطابه
فى ارسلناك منزل حينئذ منزلة خطابهم كانه قيل ارسلنا الرسول اليكم فيكون كل
واحد من المخاطبين للامة انتهى وزيفه بعض المعاصرين بان ذلك الفاضل لم
يغفل عن كون مراد البيضاوى ما ذكر كيف وقد وجه ذلك التنزيل بكون سماعهم
مقصودا ولكنه يقول بهذا التنزيل لا يكون الخطاب لغير النبى صلى الله تعالى عليه وسلم
فالتنزيل لا يجدى نفعا واما قوله فيكون كل واحد من المخاطبين للامة فمن قبيل الوقوع
فى مخالفة الواضحات انتهى اقول لا يخفى ان المدار على المعنى المراد ومراد المجيب
انه بحسب الظاهر قد خوطب عليه الصلوة والسلام بقوله تعالى انا ارسلناك الآية
والمقصود خطاب الامة بارسال رسول اليهم شاهدا ومبشرا ونذيرا على طريق اياك
اعنى واسمعى يا جاره فيكون مثل قوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك قال فى شرح
المواقف المراد بالخطاب غيره على سبيل التعريض ويؤيده انه قال ابن عباس نزل
القرآن على اياك اعنى واسمعى يا جاره انتهى فظهر بما قررنا ان المقصود بالخطاب
فى الموضعين واحد وهو الامة لا اثنان والممتنع ان يوجه الخطاب قصدا فى كلام
واحد الى اثنين بدون احد الامور الثلثة فلا مخالفة لما فى شرح المفتاح وبذلك علم
المجيب ما ذكرنا انه عند تصوير المعنى المراد عبر بقوله ارسلنا الرسول اليكم معبرا عنه عليه
الصلوة والسلام بطريق الغيبة دون الخطاب وعقبه بقوله فيكون كل واحد من الخطابين
للامة لكنه قصر فى ادآء مراده بقى ههنا بحث وهو ان المجيب المزبور رخص
الايراد بالوجه الثانى من وجهى التفسير وهو متوجه على الاول ايضا فانه قد حكم فيه بتوجه
الخطاب الى الامة ايضا وبالنظر الى كونهم مخاطبين يلزم المحذور المذكور بالنظر الى خطاب
ارسلناك وليس كقوله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فانهم لم يجعلوا الخطاب فيه الا
لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة ولذا احتاجوا فى توجيه التعبير عن الكل بالصيغة
الموضوعة للمخاطب الى ارتكاب التغليب ولو كانوا ايضا مخاطبين لم يكن للتغليب وجه
اصلا فلا بد من التوجيه بان الامتناع المذكور مشروط بان يكون كل واحد
من المخاطبين مستقلا اما اذا كان احدهما داخلا فى خطاب آخر فلا يرد عليه ما حكاه

المراد به عبد الغنى زاده الشهير

نجم الاية من قولهم راياتاك يقول كذا ثم المسالة التى نقلها ذلك الفاضل
عن شرح المفتاح ماخوذة من شرح الرضى ذكرها فى موضعين فكان اللايق ان تغرى اليه
لائمة الامام فى مثل هذا المقام والحمد لله على التمام

رسالة له فى قوله تعالى فلا يظهر على غيبه احدا الآية

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد قال الامام
البيضاوى عند قوله تعالى فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا الآية
فلا يطلع على الغيب المخصوص به علمه الا من ارتضى لعلم بعضه حتى يكون
لمعجزة من رسول بيان لمن واستدل به على ابطال الكرامات
وجوابه تخصيص الرسول بالملك والاظهار بما يكون بغير واسطة وكرامات الاولياء
على المغيبات انما تكون تلقيا من الملايكة الخ اقول اما قوله المخصوص به علمه
فينبغى ان يكون صفة كاشفة للغيب لا مخصصة اذ الغيب عند المحققين ما لم تقم عليه
دليل ولم ينصب له امارة ولم يتعلق به علم مخلوق واما قوله وجوابه الخ فلا يخلو
اما ان يكون مجموع قوله تخصيص الرسول والاظهار الخ جوابا واحدا او يكون كل جوابا
على حدة على ان الواو بمعنى او وفى كل من الاحتمالين بحث اما الاحتمال الاول فلان
تخصيص الاظهار مكلف فى الجواب فان المختص بالرسل حينئذ سواء كان من البشر
او الملايكة انما هو الاطلاع بلا واسطة ولا ينافى اطلاع الاولياء بواسطة وحينئذ
يكون تخصيص الرسول بالملك مستغنى عنه فى الجواب مع اقتضائه ان يمتاز خواص الملايكة
عن الانبياء الذين هم افضل منهم بالاطلاع على الغيب بلا واسطة وهذا مما يابا ه فواعد
العقائد وان امكن الجواب عنه واما الاحتمال الثانى فالبحث فيه من وجوه اما اولا
فلان مجرد التخصيص بالملك ليس جوابا عن الاستدلال بل مقرر له فان الاطلاع على
الغيب مطلقا اذا كان مقصورا على الملك خرج الانبياء والاولياء وتم الاستدلال
واما ثانيا فلان هذا التخصيص ينافى قوله حتى يكون له معجزة وقوله ليعلم النبى الموحى اليه
وقوله ان ابلغ الانبياء كما يظهر بمراجعة كلامه لاقتضاء ذلك كون الرسول من البشر
لا من الملايكة واما ثالثا فلانه بعد ما حمل الغيب على ما اختص به علمه تعالى كيف يقول
الا من ارتضى لعلم بعضه حتى يكون له معجزة كذا قيل وفيه بحث بجواز كون اختصاص
البعض الذى اعلم به الرسول به تعالى كان قبل الاعلام فلا تنافى واما رابعا فلان اقتضاء

مطلب
تعريف الغيب

بان تقابل يجوز ان يكون للانبياء
جهات اخر من الشرف شعروا
بها على الملايكة اذ قد تقرر انه
يجوز ان يكون للمفضول ما ليس
للفاضل

اقول العلامة ابن الكمال

الجواب

الجواب الاول ان لا يطلع الانبياء على الغيب مطلقا لا بواسطة ولا بغيرها اذ الفرض
كون تخصيص الرسول بالملك جوابا مستقلا وهذا مما لا يقوله احد اذا تقرر هذا
فالاولى ان يجاب بان الآية لو سلم دلالتها على امتناع اطلاع الاولياء على الغيب
لا تدل على ادعاه من امتناع الكرامات مطلقا لجواز ان يعطوا سائر الكرامات
سوى ما ذكر والله تعالى اعلم

رسالة له فى حل اسئلة للعز بن عبد السلام

الحمد لله الذى اهبت على رياض الافكار ما تفتحت به فى حدائق المعانى عن
اكمام الاشكال ازهار والصلوة والسلام على سيد الانام الرافع ببيانه
بيانه عن وجوه اسرار التنزيل استار الاستتار وعلى آله الاطهار وصحابته
الاخيار ما تجلى بحسن الجواب محيا الصواب واستنار وبعد
فقد وقفت على عقد عقد اسئلة قرانيه لسلطان العلماء العز بن عبد السلام
فيسر الملك العلام للنظر القاصر حلها باطراف البنام وها انا اوردها
معقبا كلا بالجواب راجيا توفيق الحق واجزال الثواب

الاول قوله تعالى فى سورة البقرة واذا قيل لهم لا تفسدوا فى
الارض ما نكته قوله فى الارض وليس هذا مثل قوله تعالى وما لهم فى الارض من ولى
ولا نصير لان معناه فى الارض كلها فلو لم يات به لاحتمل ان يكون خاصا ببعض الارض
اقول لعل السر فيه كمال التشنيع والتنفير عن ذلك الفساد اما بتصوير ان
اثره لا يخص بلدة دون اخرى ولا اقليما دون آخر بل يعم سائر بقاع الارض كيف لا
وهو الكفر وما يترتب عليه من الافعال الشنيعة مع الاشارة الى ان فريق المومنين
يكون بايمانهم وما يتبعه من الاعمال صلاح الارض كلها واما بالتنبيه على انه واقع
فى دار مملوكة لمنعم اسكنهم بها وخولهم فى نعمها فيكون اقبح انواع الفساد
واقبح خلق الله من بات عاصيا لمن بات فى نعمائه يتقلب

الثانى ذكر الازمنة فى مثل قوله تعالى فى سورة البقرة واذ نجيناكم
واذ وعدنا وغير ذلك من المواضع التى حصل فيها الامتنان بالنعم بجعل الممتن به
نفس الزمان ومثله قول من قال من العرب

انسيت يوم عكاظ اذ لاقيتنى تحت العجاج ولم تشق غبارى

نهاية المخطوطة